

القرار

الصادر من محكمة التمييز الأردنية بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية: ٢٠٠٠/٢١٦١

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الحمود
وعضوية القاضيين السيدين : بسام العتوم ، فوزي العمري

المميز : مساعد النائب العام / اربد

المميز ضده : عمر سليم طحيبش / وكيله المحامي فراس الروسان

بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ قدم هذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق اربد رقم ٢٠٠٠/٢٤٠ بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١١ والقاضي بفسخ
القرار المستأنف والحكم بتصحيح تاريخ ولادة المدعي .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت اليها عندما قررت تصحيح تاريخ
ولادة المميز ضده .

٢- أخطأت المحكمة باعتمادها بيينة المميز ضده وعدم اعتمادها بيينة المحامي
العام المدني والتي هي كتابيه والاولى بالترجيح .

٣- القرار المميز غير معلل تعليلاً سليماً ومخالفاً للقانون والاصول .

٤- ان قرار المحكمة سابق لاوانه وكان عليها قبل الفصل في هذه القضية تكليف
المميز ضده بتقديم مشروحات وافيه عن افراد عائلة والده واعمارهم .

٥- قرار محكمة الصلح موافق للقانون والاصول وكان على محكمة الإستئناف

تأييد القرار المستأنف .

• وطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة يتبين ان المدعي عمر سليم طحيش شرايعه قدا سئند في دعواه ضد المدعى عليهم المحامي العام المدني وامين سجل مدني بني كئانه ومدير التجنيد والتعبئه انه قد احتصل على دفتر العائله رقم ٩٦٦٦٧١ الصادر عن مكتب سجل مدني بني كئانه حيث ذكر به خطأ انه من مواليد ١٩٤٠/١/١ رغم انه من مواليد سنة ١٩٤٥ وطلب المدعي تصحيح الخطأ الحاصل وتثبيت التاريخ الصحيح في السجلات .

وبعدا سئكمال اجراءات المحاكمه بالدعوى رقم ٩٩/٤٢٧ المتفرعه عن الدعوى الاصلية قررت محكمة صلح بني كئانه رد الدعوى وتضمين المدعي الرسوم والمصاريف .

وبالطعن المرفوع اليها من المدعي بقرار محكمة الصلح المشار اليه قررت محكمة الإستئناف بالدعوى رقم ٢٤٠/٢٠٠٠ فسخ قرار محكمة الصلح والحكم بتصحيح تاريخ ولاده المدعي ليصبح من مواليد ١٩٤٥ بدلاً من ١٩٤٠/١/١ والزام الجهة المدعى عليها باجراء هذا التصحيح في قيودها الرسمية .

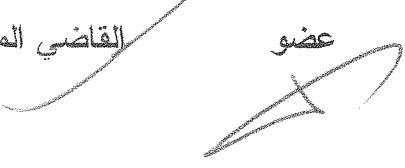
• لم يرتض مساعد النائب العام بالقرار فطعن به تمييزاً .

ومحكمتنا قبل بحثها باسباب التمييز يتبين لها أن محكمة الصلح قد اشارت على الصفحة الرابعة من محضر القضييه الصلحيه ٩٩/٢٦٥ ان المدعي قد قدم اليها دفتر العائله العائد له الذي يحمل الرقم (٩٦٦٦٧١) وانها قد قامت بالتأشير عليه وعلى الوثيقه الاخرى التي قدمها المدعي بالمبرزين (م/١ وم/٢) الا ان هاتين الوثيقتين

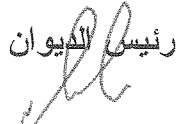
غير موجودتين بين اوراق الدعوى ، وحيث ان محكمة الإستئناف قد فصلت بالدعوى وقررت فسخ قرار محكمة الصلح القاضي برد الدعوى المقامه من المميز ضده وتصحيح تاريخ ولادته بدفتر العائله على النحو الوارد بلائحة الدعوى قبل ان تطلع على دفتر عائلته للتحقق من رقم ذلك الدفتر وتاريخ صدوره وما اذا كان قد تضمن خطأ بتاريخ الميلاد على النحو الوارد في لائحة الدعوى ام لا فان فصلها بالدعوى يكون سابقاً لاوانه ، وعليه فان محكمتنا لهذا السبب وليس للاسباب التي اوردها المميز وعملاً بالماده ٦/١٩٨ من قانون اصول المحاكمات المدنيه تقرر نقض القرار المميز واعادة الاوراق الى مصدرها لاجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٧/٨/٢٠٠٠

رئيس الميوان عضو عضو القاضي المترنس







دقق

اض